مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد

OEBUniv.Publish

التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر"

Shift towards universal banks under banking globalization "The situation of Algeria"

د شارف عبدالقادر charefaek@yahoo.fr

د. لعلا رمضاني l.ramdani@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية - جامعة الاغواط

تاريخ التسليم: تاريخ التقييم: تاريخ القبول:

الملخص

إن تسارع تطور المنظومة النقدية و المالية مع تسارع التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يشهده الاقتصاد العالمي جعل الأنظمة المصرفية مرنة تجاه هذا التغير و بالتالي أدى بالبنوك لان تكتسب وظائفها الجديدة و تحتل أهميتها مع مرور الوقت،استجابة لهذا التطور و متطلباته، و الواقع إن انتشار البنوك الشاملة في الدول المتقدمة و محاولات الدول النامية للدخول فيها في الآونة الأخيرة يعكس متطلبات المرحلة التنموية الراهنة و كذا التحولات الاقتصادية و العالمية التي تمر بها مختلف الاقتصاديات خاصة مع انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة و ظهور و نمو الأسواق المالية في ظل إفساح الفرص لقوى السوق و القطاع الخاص ليلعب الدور الرائد في عملية التنمية و كذا التطور التكنولوجي و خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي قدم دعما كبيرا و قويا للبنوك للتحول إلى بنوك شاملة ، بغية توفير البيئة الملائمة للإقلاع الاقتصادي و التقليل من الاعتماد على اقتصاديات الريع.

الكلمات المفتاحية : العولمة المصرفية– البنوك الشاملة –الإصلاح المصرفي- الجزائر .

Abstract

The accelerated evolution of the monetary and financial system with rapid social and economic development of the world economy to make banking regulations flexible towards this change and therefore the banks that acquire new functions and occupies importance with the passage of time, in response to this development, and requirements fact that the proliferation of Universal banks developed and developing nations attempted to enter the recently reflects the requirements of the current stage of development, as well as economic and global transformations undergone by the various economies, especially with the economic reform programmes and privatization and the emergence and growth of financial markets in light of the opportunities open to market forces and private sector to play the leading role in the development process, as well as technological development, especially in information technology, which provided substantial support and strong banks to be converted into a Universal banks. In order to provide an appropriate environment for economic take-off and reduce dependence on the economics of rent .

key words : Banking globalization- Universal banks - Banking reform- Algeria

مقدمة:

من المعروف أن نشأة القطاع المصرفي في أي دولة ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا و اجتماعيا، نتيجة تداعيات العولمة بكافة أشكالها، ليس فقط من حيث نشأة البنوك أو المصارف و إنما اكتسابها لوظائفها المختلفة و تباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى هذا فضلا عن السياسات و الأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه،من هنا فان تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للاختلاف في الظروف و التحولات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، لذا نجد أن مفهوم البنوك الشاملة ارتبط بالمفهوم الحديث و العصري للبنوك التي عرفتها الدول الأوربية و انتشرت منها إلى بقية دول العالم المتقدم ثم بدأت تمتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية و خارجية،والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى لوضع برامج للإصلاح المصرفي قصد تهيئة الظروف لتحقيق الإقلاع ،بعيدا عن الاقتصاد الذي يعتمد على المورد الوحيد و هو النفط وتفادي الصدمات الناجمة عن الاختلالات في أسعاره .

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره و على ضوء متغيرات الدراسة سنحاول الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

هل توجد مقومات لتحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية ؟

و للإجابة على ذلك نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالعولمة المصرفية ؟
- ماذا نعني بالبنوك الشاملة و ما هي خصائصها و الوظائف التي تعنى بها ؟
- ما هي دوافع التحول نحو مفهوم البنوك الشاملة، وما هي المزايا و السلبيات ؟
- ما هو واقع الإصلاح المصرفي في الجزائر و متطلبات التحول نحو البنوك الشاملة ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون التوجه نحو مفهوم البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الايجابية لتوفير البيئة الملائمة للإقلاع الاقتصادي بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية كما تحيط به بعض المحاذير الواجب أخذها بالحسبان ، و هو ما يوجب مراعاة بعض الضوابط في هذا الخصوص .

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية :

- استعراض الإطار النظري لمفهوم العولمة المصرفية،والبنوك الشاملة و وظائفها.
- إبراز أهم الخصائص التي تمتاز بها البنوك الشاملة مقارنة بنظيرتها التقليدية.
- التطرف إلى الأسباب التي تدعم فكرة توجه و تحول البنوك نحو المفهوم الشمولي،وكذا مزايا و سلبيات هذا التحول.
- محاولة إسقاط ما تم التطرق إليه في النظري على واقع البنوك الجزائرية و تشخيصه بمختلف خصوصياته في ظل الإصلاحات المصرفية التي تم تبنيها.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، في إبراز جوانب الموضوع ، وذلك لغرض الإجابة على التساؤل المطروح،من خلال توظيف الأدبيات المتعلقة بالإصلاح المصرفي و البنوك الشاملة بالاعتماد على المراجع و المصادر ذات الصلة بالموضوع .

خطة الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم خطة الدراسة إلى المحاور التالية :

- **أولا:** ماهية العولمة المصرفية.
- **ثانيا:** التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة .

- **ثالثا :** المزايا و السلبيات.
- **رابعا :** واقع البنوك الشاملة في ظل إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر.

أولا: ماهية العولمة المصرفية.

1- المفهوم

تعددت التعاريف حول مصطلح العولمة فمنهم من يعرفها على " أنها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية،ومنهم من يقول إنها "حرية حركة السلع و الخدمات و الأيدي العاملة و رأس المال و المعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية "(الخضيري، 1999، ص.173)، كما أن هناك من يعرف العولمة المصرفية بأنها: "حالة كونية فاعلة و متفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية و تدمج نشاطه دوليا في السوق العالمي بجوانبه و بأبعاده المختلفة و بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة و السيطرة و الهيمنة المصرفية مما يجعله لايخضع للتراجع أو التهميش و الابتلاع(عبد اللطيف، 2014، ص.04) .

2-أهداف العولمة المصرفية

تحقق العولمة المصرفية للبنوك العديد من الأهداف و التي من بينها ما يلي(عبد اللطيف، 2014، ص.04):

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل و إشباع رغباته.
- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته و تفعيل قدراته.
- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق اكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

ثانيا: التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة .

1-تعريف البنوك الشاملة :يمكن تعريفها بأنها" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من

كافة القطاعات و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال(عبد المطلب، 2001، ص.52)، ويعرفها البعض " بأنها تلك الهيئات التي تؤدي الوظائف التقليدية و كذلك الوظائف الغير تقليدية مثل ما يتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و الأعمال(عبد الخالق، 2016، ص02)

و بصفة عامة يمكن القول بأن البنوك الشاملة هي البنوك التي لم تتقيد بالتخصص المحدود، الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات و الأقاليم و المناطق و تحصل على الأموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2-وظائف البنوك الشاملة: يتضح أن البنوك الشاملة يتحدد دورها و يتبلور من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك سواء البنوك التجارية أو الاستثمار و الأعمال و البنوك المتخصصة في وقت واحد، أي أنها بنوك غير متخصصة و تستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة و الاشتراك في إدارتها في نفس الوقت،بالإضافة إلى اتجاهها و حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال و الإيرادات،وتقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار و التنويع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي(عبد المطلب، 2000، ص.20) .

3-خصائص البنوك الشاملة: لعل من أهم سمات هذه البنوك و التي تميزها عن غيرها(عبد المطلب، 2000، ص.20):

- الشمول مقابل التخصص المحدود.
- التنوع مقابل التقيد.
- الديناميكية مقابل الاستاتيكية.

- الابتكار مقابل التقليد.
- التكامل و التواصل مقابل الانحسار.

4-مقومات التحول إلى البنوك الشاملة

لكي تؤدي البنوك الشاملة وظائفها على أحسن وجه لابد من توفر مجموعة من المقومات الهامة، و هذه المقومات يمكن حصرها في مقومات متعلقة بالبنك نفسه و أخرى بالسياسات التي تتبناها الدولة.

4-1-المقومات المرتبطة بالبنك:نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر(عبد المطلب، 2000، ص.08):

- موارد بشرية و إطارات و كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية و توافر بنية تحتية معلوماتية في المستوى، و كذا تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بفروعها التابعة لها، و إنما بباقي البنوك و بيئات الأعمال التي تحيط بها، وذلك للحصول على المعلومات الإستراتيجية في الزمن المناسب حتى يكون اتخاذ القرار علمي و مدروس .
- توفر موارد مالية ضخمة حتى ينهض البنك بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت و أي مكان .
- إدارة تسويقية فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة.
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة حول دور و أهمية البنوك الشاملة.

4-2-المقومات المرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدولة :ما يمكن ملاحظته حول دور السياسات الحكومية في بلورة و إرساء فكرة البنوك الشاملة هو انه ينطوي على ما يلي:

- اقتناع السلطات الوصية و الأجهزة الرسمية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم و المساندة لها باعتبار أنها قوة أي نظام مصرفي،و هي ضامن على نجاح برامج الإقلاع الاقتصادي.

- إصدار التشريعات اللازمة للسماح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال.
- المساعدة على إرساء البنية الأساسية من خلال الجوانب المادية و البشرية و التنظيمية.
- رفع مستوى وكفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارة و الدعم و المساندة لهذه البنوك و مساعدتها على أداء رسالتها بفعالية، لتحقيق التنمية الاقتصادية،إلا أن ما يلاحظ على البنوك الشاملة بقدر وجود الجوانب الايجابية هناك جوانب سلبية.

ثالثا: المزايا و السلبيات

تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات و مزايا و لكن في المقابل لا نخفي بعض الجوانب السلبية لهذه الكيانات المصرفية .

1-الايجابيات: من بين ايجابيات البنوك الشاملة نذكر ما يلي(السيسي، دت، ص.206):

- العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف .
- التنويع القطاعي لمحفظة القروض و الاستثمارات و بالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل .
- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات و المطلوبات .
- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك .

كما نلمس بعض الايجابيات الأخرى التي توفرها أو تتمتع بها البنوك الشاملة منها(عبد الخالق، 2016، ص08):

- أنها تؤدي إلى توفير عناصر و مقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى,التأسيس,التمويل,الإدارة,التسويق.....الخ ، و الواقع أن هذه ايجابية، لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس و تحمل المخاطر .
- البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد حيث تقوم بتعبئتها و تخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة،أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسين استغلاله.
- إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية و التي تتطلب تحديث المؤسسات المالية، مؤسسات متخصصة تتفق و متطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون،إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة.

2-السلبيات و المشاكل : بالرغم من كل الايجابيات التي سبق ذكرها إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل(عبد الخالق، 2016، ص12):

- وجود البنوك الشاملة قد يؤدي إلى خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة و هو ما قد يكون على حساب المؤسسات و البنوك الصغيرة .
- شوملة البنوك قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة و الانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة و هنا تتجلى قدرة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود و حتى دراسة السوق و اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

من بين المشاكل التي تعترض وجود البنوك الشاملة هو ضرورة توفر القطاعات المصرفية على موارد مالية ضخمة لإتمام عملية التحول.

رابعا : واقع البنوك الشاملة في ظل إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر

إن محاولة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، من خلال السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية و هذا بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع لذا كان على الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات في القطاعات المصرفية حتى تهيئ فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي .

1-واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية

لقد شهدت المنظومة المصرفية من خلال الإصلاح المصرفي توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية الستة و صندوق التوفير و الاحتياط الذي تحول إلى بنك في سنة 1997، وصل عدد البنوك إلى 28 بنكا و مؤسسة مالية في نهاية 2002 منها بنوك جزائرية و أخرى فروعا لبنوك أجنبية(زيدان و دريش، 2004، ص.408-409) ، و29 بنكا و مؤسسة مالية في سنة 2014(جريدة الخبر ، *29 بنكا و مؤسسة مالية تنشط في الجزائر* نشر بتاريخ 2014/03/24 تاريخ الاطلاع:2017/02/05 على الرابطwww.elkhabar.com/press/aerticle/32384) ، و هي لا تمثل سوى10بالمئة من المحافظ البنكية ومن الموارد المودعة من رقم الأعمال و من حصة السوق الذي لا يزال يعاني جمودا كبيرا، بالرغم من الإصلاحات المصرفية الأخيرة، وما يلاحظ حاليا أن اغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال دورها و نشاطها ينحصر في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية و التنظيمية كما أن البنوك الخاصة مازالت ملتزمة بقواعد الحذر أو التقيد في مجال الإقراض بنسبة كوك التي اعتمدت في جويلية 1988 لتحديد العلاقة بين رأسمال البنك ونسبة

التزاماته المالية حيث لا يمكن للبنك أن يقرض أكثر من 8 بالمائة من رأسماله وكان التأسيس(رأس المال التأسيسي) حدد الحد الأدنى الذي تتقيد به البنوك الخاصة و المسموح به لإنشاء مؤسسة مصرفية ب500مليون دينار جزائري(الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003، الجريدة الرسمية .عدد 27 الصادر في 2004/04/28)،و على هذا الأساس تظل حركتها محدودة و محصورة ولا يمكن لها أن تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب بل و على العكس أصبحت بعضها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني،فهناك إحصائيات تشير إلى أن البنوك الخاصة لم تساهم سوى5 بالمائة من منح القروض في حين نجد ما نسبته 95بالمئة للبنوك العمومية.

2-واقع تحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة (من خلال تبني وظائف الصيرفة الشاملة)

2-1-خدمات التوريق : يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم 06-05 سنة 2006 لتوريق القروض الرهنية، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين(مفتاح صالح وآخرون،*الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية* نشر2012 ،تاريخ الاطلاع2017/02/05، ص13،على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc).

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ووفق القانون رقم 06-05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي المتعلق ببورصة

القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل ألرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض، كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن.

2-2-خدمات البنوك الالكترونية : تتمثل فيما يلي **:**

2-2-1نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS : في إطار تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري ، لا سيما من حيث أنظمة الدفع ، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS ، حيث يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع و ذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي ، و نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف،و يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي(ايت زيان كمال & حورية ايت زيان حورية ،*الصيرفة الالكترونية في الجزائر*،تاريخ الاطلاع:2017/02/07، ص08-09على الرابط :www.iefpedia.com)

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي ، وكل وسائل الدفع الأخرى .
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني .
- تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .

- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

2-2-2 نظام المقاصة عن بعد : عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI، هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام،صكوك،تحويل،اقتطاع،عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية ، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) و البرمجيات المختلفة ، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية وهذا بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن،كما دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك بنك الجزائر ، كل البنوك ، اتصالات الجزائر ، بريد الجزائر SATIM ، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني .

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل ألمعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور ، و لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 مايو 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع (ايت زيان كمال & حورية ايت زيان حورية ،*الصيرفة الالكترونية في الجزائر*،تاريخ الاطلاع:2017/02/07، ص12، على الرابط :www.iefpedia.com).

و في هذا الصدد ما نريد أن نشير إليه هو أن معظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت (من طرف المصارف الجزائرية) عبارة عن خدمات الإطلاع على الرصيد و نطمح أن تتنوع هذه الخدمات في المستقبل.

2-3-نشاط التمويل ألتأجيري : إن غياب الإطار القانوني كان عائقا كبيرا أمام تطور نشاط التمويل ألتأجيري في الجزائر (الاعتماد الايجاري)* و لهذا السبب جاءت عدة قوانين مؤطرة و منظمة لهذه الحرفة و هذه القوانين و الأوامر كانت بمثابة

*الاعتماد الايجاري هي الترجمة الجزائرية, و التي استخدمها المشرع و المقابلة لكلمةLeasing

الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم صيغة التمويل ألتأجيري في الجزائر و ينظمها و هو بذلك يدفع هذه التقنية نحو التطور و يشجع التعامل بها، و من أهم هذه القوانين الأمر رقم 96-09 و المتعلق بالاعتماد الايجاري , الذي جاء فيه تحليل العلاقات بين كل الأطراف المعنية بهذه الصيغة و جاء فيه على وجه الدقة ما يلي(خوني وحساني، 2006، ص04):

- تعريف عقد التمويل ألتأجيري و موضوعه
- الشروط القانونية لإعداد عقد التمويل ألتأجيري في الجزائر, و الذي يبين :
  - ✓ شروط العقد
  - ✓ مبلغ الإيجار
  - ✓ مدة الإيجار
  - ✓ التعويضات في حالة إلغاء العقد و فسخه, و الأقساط الايجارية المتبقية

بعد التأطير القانوني و التنظيمي لصيغة التمويل ألتأجيري و تقديم المزايا الجبائية و الجمركية التي تصاحب تطبيق هذه الصيغة، ظهرت بعض التجارب في هذا الميدان إلا أن عملياتها تتسم بالضيق و الحذر الشديدين، و يمكن أن نذكر على سبيل المال شركتين هما : الشركة الجزائرية لقرض إيجار المنقولات SALEM و شركة قرض الإيجار الجزائري السعودي ASL لكن سنستعرض في هذه النقطة شركة SALEM ، و هي شركة ذات أسهم تعتبر فرعا للصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي رأس مالها 200 مليون دينار جزائري و هي موزعة كما يلي(خوني وحساني، 2006، ص.05-06):

- % 90من الصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي,
- % 10للمجموعة القابضة للميكانيك .

و يعتبر القرض الايجاري لشركة" SALEM " تمويلا شاملا 100 ,%و يتكون زبائنها من شركات صناديق التعاون ألفلاحي ، المستثمرين في الفلاحة و الصيد البحري ، المقاولون ، الأفراد الخواص.

و تشمل أنشطة شركة" SALEM " كلا من قطاع الفلاحة بمختلف أشكاله و أحجامه و أنواعه ، قطاع الصيد البحري وكل الأنشطة المرتبطة به،التجهيزات الصناعية قطاع المناجم و المحروقات و الحديد و الصلب،معدات المكاتب و أجهزة الإعلام الآلي،معدات و تجهيزات إلكترونية مهنية،سيارات و جرارات و وسائل النقل الأخرى و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-4- نشاط التامين : ما يمكن الإشارة إليه في هذا الخصوص من حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين في الجزائر فيظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال(مفتاح صالح وآخرون، *الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية* نشر2012 ،تاريخ الاطلاع2017/02/05 ص15،على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc):

- مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "CAGEX".
- مساهمة المصارف العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار "CAGCI".
- مساهمة المصارف العمومية في شركة ضمان القروض العقارية "SGSI".
- توسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي "CNMA BANQUE ".
- مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني بـ5 %.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر تعرف تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، وبتشخيص واقع قطاع التأمينات في الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لسنة **2008**

تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى ، و بالتالي يبقى هذا النشاط دون المستوى المأمول .

2-5-الصيرفة الاستثمارية : وفقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي 2009 ، أنشأت الحكومة 48 صندوق استثمار يخص جميع الولايات حيث أوكلت إدارتها لصالح حساب الدولة، و بموجب الاتفاقات الموقعة مع وزارة المالية وخمسة (5) شركات استثمار، ثلاثة (03) منها عملية الآن:

- الجزائر استثمار(El Djazair Istithmar) تعود ملكية رأس مالها إلى البنك الجزائري للتنمية الريفية 70٪ و 30٪ لصالح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ؛
- المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة و التوظيف (Sofinance)، تم إنشاءه من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة؛
- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمةFinalep,شركة مشتركة جزائرية أوروبية.

و المتبقيين، البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، ستكونان مسئولتان عن إدارة هذه الصناديق ريثما يتم إنشاء فرعيهما المتخصصين في رأس المال الاستثمار(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، *صندوق الاستثمار*،تاريخ الاطلاع:2017/02/07على الرابط :http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissemen)

2-6- خدمات التجارة الخارجية : لقد ركز قانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22جويلية 2009 و المنشور بالجريدة الرسمية رقم 44 ل 26 جويلية 2009 على عدة نقاط منها ما يتعلق بعلاقة القطاع البنكي بالتجارة الخارجية حيث فرض رسوم جديدة فيما يخص العمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد و الخدمات ، حيث كان قانون المالية لسنة 2005 ينص في مادته(2) على فرض رسوم بنكية على عمليات التوطين البنكي فيما يخص عمليات استيراد السلع حيث عند فتح ملف لدى البنك

لتسجيل عملية استيراد السلع يجب دفع رسم قيمته 10.000 دج غير أن قانون المالية 2009 بالإضافة إلى هذا الرسم أضاف رسما آخر هو خصم 3% على كل عمليات التوطين الاستيراد و الخدمات (المادة63) و هذا من قيمة العملية، كما نص على منع عمليات التجارة الخارجية التي لا تملك رقم تعريف ضريبي إذ أن إجراءات التوطين البنكي أو الجمركي لعملية التجارة الخارجية لا يمكن قبولها إلا بعد مراقبة رقم التعريف الضريبي، بالإضافة إلى ذلك نص على منع إتمام إجراءات الاستيراد عن طريق الوكالة و بالتالي إجبارية إتمام الإجراءات البنكية فيما يخص نشاط الاستيراد من طرف المستورد المسجل في السجل التجاري نفسه أو مدير الشركة المستوردة و لا يمكن النيابة عنهما(المادة 66)كما انه تضمن في محتواه على إجبارية إجراء عملية التوطين البنكي المسبق لجميع عمليات الاستيراد ، حيث يجبر هذا القانون المستوردين على توطين عملياتهم لدى البنك أي نشاط الاستيراد (المادة 67) و هذا قبل تمويلها أو خضوعها للمراقبة الجمركية، و فيما يتعلق بتمويل الواردات يجب أن يعتمد على وسيلة وحيدة و إجبارية هي الاعتماد ألمستندي (القرض ألمستندي) حيث يتم فتحه لدى وكالات معتمدة من طرف البنوك الجزائرية و هذا بعد منح ترخيص للمستورد (بوسنة، 2011، ص.67-68)

2-7- القروض الاستهلاكية : عرفت السوق الجزائرية انتعاشا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية حيث كشف المدير العام للمجوعة المالية سيتيلام الجزائر لويك لوبيشو بأن قيمة القروض المخصصة للاستهلاك وصلت حاليا إلى **70** مليار دينار أي **70** مليون أورو، بينما تقدر عائدات الأسر بأكثر من **3000** مليار دينار حسب جمعية البنوك والمؤسسات المالية(مفتاح صالح وآخرون، *الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية* نشر2012 ،تاريخ الاطلاع2017/02/05 ص13،على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc)، إلا انه و بعد قانون 2009 و من أجل تشجيع الإنتاج الوطني و ترشيد الاستهلاك تقوم البنوك بالحد من تقديم القروض الاستهلاكية واستبدالها بالقروض العقارية، .و في هذا الخصوص فان القروض البنكية في شكل قروض عقارية فقط يعد نوعا من

التدخل في عمل البنوك و الحد من حريتها وبالتالي وضع النظام البنكي في مزيج من التسيير الموجه و التسيير الليبرالي، مما يقف عائقا أمام تحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة .

3-متطلبات التحول نحو مفهوم البنوك الشاملة في الجزائر

إن من بين المتطلبات التي لابد للنظام المصرفي الجزائري أن يصل إليها أو يحاول تحقيقها حتى يضمن فرصة البقاء في المنظومة الدولية و تحقيق الإصلاح المصرفي الهادف، و هذا على ضوء الواقع الذي استعرضناه سابقا هي :

- تبني البنوك الجزائرية للمعايير الدولية في الإدارة و الجودة (وكذا معايير لجنة بازل).
- تقديم الخدمات المصرفية الدولية.
- القابلية و المرونة للتجميع و الاندماج.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- تبني التسويق المصرفي كآلية للترويج و الوصول إلى العملاء.
- الاعتماد على تكنولوجيا الأعلام و الاتصال و الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- الاعتماد على تنمية الكفاءات البشرية لأنها جوهر عملية الإصلاح .
- التحكم و الاهتمام بإدارة المخاطر.

خاتمة

إن ما يلاحظ حول واقع البنوك الجزائرية و تحولها إلى مفهوم البنوك الشاملة يؤكد أنها ستدخل أو دخلت حلبة المنافسة في وضعية غير تنافسية إذ أنها في الوقت الراهن لا تستطيع الصمود و البقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات أدائها و بالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العالمية الكبرى التي تتميز بقدرتها و جودة خدماتها و تنوعها و كفاءة عملياتها الإدارية و التسويقية الأمر

الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار و ميادين التوظيف التي تتماشى مع إستراتيجيتها.

النتائج

ما تم استنتجتاه من خلال ما جاء في الدراسة ينحصر في نقاط عديدة منها:

- للعولمة تأثير واسع على الجهاز المصرفي فمع سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في النظام المصرفي من حيث أدائه و سياساته و عملياته، و في ظل هذه المتغيرات فان المنظومة المصرفية بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة خاصة فيما يتعلق بأدوار البنوك.
- في الجزائر بالرغم من الإصلاحات المصرفية المستحدثة في هذا القطاع لازال يعاني من إفرازات و تبعات سابقة و بالتالي نلاحظ أن البنوك الجزائرية تمارس أدوار إدارية محدودة ، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل العولمة المصرفية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتتحول البنوك الجزائرية إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي لو توفرت الظروف الملائمة.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية لدى البنوك الجزائرية مما صعب من تحولها إلى بنوك شاملة إن لم يجعله مستحيلا .
- عدم تبني البنوك الجزائرية المعايير الدولية المتعلقة بالجودة .
- عدم توفر البنوك على كفاءات و موارد بشرية قادرة على صنع الرهان و إن وجدت فهي تفتقر إلى الروح الابتكارية في أساليب الإدارة و التنظيم .
- عدم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية و سيادة نوع من الضبابية في بعض مجالات التسيير مما ولد حالة من غياب الشفافية لديها .
- عدم تبني القطاعات المصرفية في الجزائر لأساليب التسويق المصرفية الحديثة.

التوصيات

من خلال ما سبق استعراضه في تحليل هذا الموضوع خرجنا بالتوصيات التالية التي نراها ضرورية لضمان تحول البنوك الجزائرية إلى الصيرفة الشاملة منها :

- توفير البيئة التكنولوجية الملائمة.
- تأهيل و تدريب العنصر البشري.(توفير إطارات مصرفية ذات جودة) و متأقلمة مع الأساليب الإدارية الحديثة
- زيادة الدعم التشريعي لهذا النوع من البنوك .
- تفعيل دور البنك المركزي للرقابة و التوجيه.
- أن يتم التحول وفق أسس علمية مدروسة تدريجيا و أن تعطى الأولوية لخصوصية الاقتصاد الجزائري و المرحلة التنموية التي يمر بها حتى لا تكون هناك آثار جانبية.
- توفر الإدارة المصرفية الذكية .
- الإيمان و الاقتناع التام للسلطات العمومية بأهمية دور هذه البنوك في تحقيق الإقلاع الاقتصادي و تهيئة المناخ المناسب الذي تستطيع العمل فيه.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال

قائمة المراجع

1- الخضيري، محسن احمد.(حزيران 1999). مفهوم العولمة المصرفية، *مجلة اتحاد المصارف العربية*. المجلد19. (العدد222) لبنان.

2- السيسي، صلاح الدين محسن.(دت). *قضايا اقتصادية معاصرة*. القاهرة. دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع.

3- الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003(الجريدة الرسمية .عدد 27 الصادر في 2004/04/28).

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، *صندوق الاستثمار*،(تاريخ لاطلاع:2017/02/07)على الرابط http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissemen

5- ايت زيان، كمال. وحورية، ايت زيان.*الصيرفة الالكترونية في الجزائر*. (تاريخ الاطلاع:2017/02/07). على الرابط :www.iefpedia.com .

6- بوسنة، كريمة.(2011). *البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"دراسة حالة البنوك الفرنسية"*. مذكرة ماجستير،غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان. الجزائر.

7- جريدة الخبر . *29 بنكا و مؤسسة مالية تنشط في الجزائر*(نشر بتاريخ 2014/03/24)(تاريخ الاطلاع:2017/02/05) ،على الرابط: www.elkhabar.com/press/aerticle/32384

8- خوني، رابح. حساني، رقية.(17و18 أفريل 2006). *واقع و آفاق التمويل ألتأجيري في الجزائر و أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف .

9- زيدان، محمد. دريش، رشيد.(14و15ديسمبر2004). *متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي*،ورقة عمل مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –الواقع و التحديات،جامعة الشلف.

10- عبد الخالق، احمد. *البنوك الشاملة*. قسم بحوث الاقتصاد،(تاريخ الاطلاع:2016/12/12)على الرابط : www.iefpedia.com

11- عبد اللطيف، أسار فخري.(2014). *العولمة المصرفية*. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. قسم بحوث الائتمان. البنك المركزي العراقي، العراق.

12- عبد المطلب، عبد المجيد.(2000). *البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها* . الإسكندرية. الدار الجامعية.

13- عبد المطلب، عبد المجيد.(2001). *العولمة و اقتصاديات البنوك*. الإسكندرية. الدار الجامعية.

14- مفتاح، صالح. و آخرون.(2012). *الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية* .(تاريخ الاطلاع:2017/02/05)على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc